

الدليل 5: نظرة عامة على عملية الرصد والتصحيح



يُلزم معيار الإيساي 140 المعدل على الجهاز الأعلى للرقابة بوضع عملية للرصد والتصحيح، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، وهي: (أ) توفير معلومات ذات صلة وموثوقة وفي الوقت المناسب عن تصميم نظام إدارة الجودة وتنفيذه وتشغيله؛ بما يعزز قدرة الجهاز الأعلى للرقابة على متابعة سير العمليات. (ب) تحديد نقاط القوة والقصور المحتملة في تصميم النظام وتنفيذه وتشغيله؛ بغية تحقيق التوازن الأمثل بين المعايير والأداء الفعلي للنظام. (ج) اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة أوجه القصور المحددة وضمان تصحيحها في الوقت المناسب. (د) تمكين الجهاز الأعلى للرقابة من تقييم الالتزام بمعايير الإيساي، والمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، إلى جانب السياسات والإجراءات المعتمدة لمعالجة مخاطر الجودة. تشمل عملية الرصد مراجعة تصميم النظام وتنفيذه وتشغيله، بالإضافة إلى مراجعة مهمات التدقيق، وذلك لضمان تغطية جميع الجوانب التي تؤثر على جودة الإدارة والرقابة في الجهاز الأعلى للرقابة.

يُنفذ الرصد على مستوى التنظيمي لتشمل سياسات وإجراءات الجهاز الأعلى للرقابة المالية (مما يتيح رصد نظام إدارة جودة التدقيق بصورة كاملة). وعلى مستوى مهمة التدقيق من خلال مراجعة عينات مختارة من مهام الرقابة المالية، ورقابة الأداء، ورقابة الالتزام. وتوفر نتائج الرصد معلومات قيمة تسهم في:

- دعم رئيس الجهاز الأعلى للرقابة أو المعنيين الآخرين في تقييم نظام إدارة الجودة (انظر التوجيه 7).
- يحدد مراجع جودة المهمة المجالات المحتملة التي قد تشوبها أوجه قصور في اتخاذ الحكم المهني من جانب فريق المهمة الرقابية (انظر التوجيه 8).
- يتولى مدير التدقيق أو مشرف المهمة إدارة الجودة وتحقيقها من خلال التركيز على أوجه القصور المحددة في عملية التدقيق، وتطبيق الإجراءات التصحيحية المناسبة للرصد عند الاقتضاء.

عملية الرصد على المستوى التنظيمي

تشمل عملية الرصد على المستوى التنظيمي مراجعة مكونات نظام إدارة جودة التدقيق، بما في ذلك مدى توافق دليل التدقيق ومنهجيته وأدواته مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة. وتوفر مراجعة النظام للجهاز الأعلى للرقابة ضماناً معقولاً بأن السياسات والإجراءات ذات صلة، ومصممة على نحو كافٍ وتنفذ بفاعلية. تراعي طبيعة أنشطة الرصد، وتوقيتها، ونطاقها مجموعة من العوامل، من بينها:

- حجم الجهاز الأعلى للرقابة وهيكله؛
- المبررات الواردة في تقييم مخاطر الجودة؛
- تصميم الاستجابات؛
- تصميم عملية إدارة المخاطر؛



- التغييرات في نظام إدارة جودة التدقيق؛
- نتائج عمليات الرصد السابقة.

عملية الرصد على مستوى مهمة التدقيق



على مستوى مهمة التدقيق، تشمل عملية الرصد مراجعة عينات من مهمات التدقيق للتأكد من توافقها هذه العمليات مع المعايير المهنية، والتثبت من أن التقارير الصادرة تضيف قيمة فعلية، وعادةً ما تُجرى المراجعة على المهمات المكتملة، إلا أنه في حالات الضرورة، يمكن أن تشمل المهمات الجارية أيضاً. وبوجه عام، تكمن الوظيفة الأساسية للجهاز الأعلى للرقابة في مراجعة عمليات القطاع العام وتقديم تقارير دقيقة وموضوعية إلى الجهات المعنية ذات الصلة. ولذلك، يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة وضع معايير واضحة لاختيار المهمات أو شركاء المهمة للمراجعة، بالإضافة إلى تحديد تكرار هذه المراجعات والأفراد المخولين بإجراءها.

مهام التدقيق الخاضعة للمراجعة

"تتضمن الرقابة المالية التحقق من مدى صحة عرض المعلومات المالية للكيان في بياناته المالية وفقًا لإطار التقارير المالية والإطار التنظيمي الساري، وذلك من خلال جمع أدلة المراجعة. في حال اعتماد أطر العرض العادل، يُقيم المراجع ما إذا كانت المعلومات المعروضة تنسم بالعدالة. أما عند اعتماد أطر الالتزام، يُقيم المراجع مدى تحقيق الكيان للالتزامات المطلوبة."

يُحدد هدف الرقابة المالية في معيار الإيساي 200.



الرقابة المالية

"رقابة الالتزام هي تقييم مستقل للتحقق مما إذا كان موضوع معين يتوافق مع السلطات المعمول بها والتي تحدد بوصفها معايير. تُنفذ رقابات الالتزام من خلال تقييم مدى تمثيل الأنشطة، المعاملات المالية، والمعلومات، من جميع النواحي الجوهرية، للسلطات المقررة التي تحكم الجهة الخاضعة للتدقيق."

يُحدد هدف رقابة الالتزام في معيار الإيساي 400.



رقابة الالتزام

"رقابة الأداء هي فحص ومستقل وموضوعي وموثوق للمدى الذي تتماشى به مشروعات الحكومة وأنظمتها وعملياتها وبرامجها وأنشطتها مع المبادئ الأساسية للاقتصاد والكفاءة والفعالية، بالإضافة إلى تحديد وجود مجالات لتحسين الأداء وتحقيق نتائج أكثر فعالية وموارد أفضل."

يُحدد هدف رقابة الأداء في معيار الإيساي 300.



رقابة الأداء

يجب أن تدمج عملية الرصد والتصحيح منهجيات تضمن أن تدابير الجودة المطبقة في هذه الوظائف الأساسية كافية وتؤدي الأغراض المقصود منها. وتظل عملية الرصد واحدة لجميع أنواع المهام الرقابية، مع تطوير أدوات رصد منفصلة لكل نوع منها.

الهيكل والمسؤوليات التشغيلية

يمكن للجهاز الأعلى للرقابة اختيار النموذج الهيكلي الأنسب لوظيفة الرصد. ينبغي أن يضمن الجهاز الأعلى للرقابة توفر الموارد الكافية لهذه الوظيفة، بالإضافة إلى اختيار الموظفين استنادًا على الكفاءات والمهارات المحددة في السياسة المطلوبة لأداء الأنشطة الرصدية.

كما هو موضح في الدليل الإرشادي، يعتمد قرار الجهاز الأعلى للرقابة لإنشاء هذه الوظيفة على الموارد المتاحة وظروفه الخاصة. إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة قد أسس وظيفة لضمان الجودة، فعليه إعادة تقييم أي تحسينات لازمة لضمان الالتزام لمعيار الإيساي 140 المعدل. أما حين يفكر الجهاز الأعلى للرقابة إلى وظيفة للرصد ويواجه قيودًا في الموارد البشرية، فيمكنه الاستعانة بأطراف خارجية لتنفيذ أنشطة الرصد أو بعض جوانبها. وفي الحالات الأخرى، يمكن للجهاز التعاون مع ترتيبات الخدمات المشتركة للمبادرة تنمية الانتوساي. مع مراعاة الموضوعية والاستقلالية، يمكن للجهاز أيضًا أن ينفذ مراجعات الأقران على مستوى المهمة. حين تتوفر للجهاز القدرة على الحفاظ على الوحدات الداخلية، فيمكنه إجراء تقييم شامل للوضع لتحديد ما إذا كانت الوحدة المستقلة هي الأنسب، أم أن تشكيل لجنة مخصصة يفي باحتياجات الرصد.

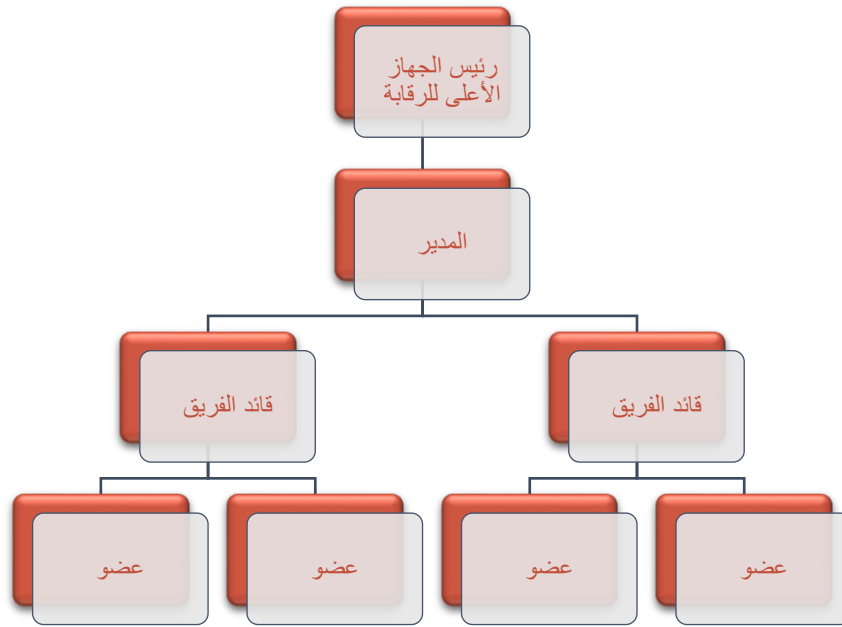
تقدم الإرشادات التالية معلومات مفيدة للجهاز الأعلى للرقابة في حال قرر إنشاء وظيفة رصد داخلية، بوصفها وحدة مستقلة أو وحدة مخصصة، كما يمكن أن تكون مرجعًا قيمًا عند تشكيل فريق عمل من خلال الأطراف الخارجية أو الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الانتوساي أو في حالة تنفيذ مراجعات الأقران.

وظائف فريق الرصد

تتمثل الوظائف الأساسية لفريق الرصد في تقييم مدى كفاءة وفعالية تنفيذ نظام إدارة جودة التدقيق على مستوى الجهاز الأعلى للرقابة، بالإضافة إلى إجراء مراجعة دقيقة لعينات من مهمات التدقيق. ينبغي أن تكشف التقارير الصادرة عن أوجه القصور، مع تحديد أسبابها الجذرية، واقتراح الإجراءات التصحيحية التي يجب أن تعرض على الإدارة للنظر فيها. كما يتعين على الفريق متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية من جانب إدارة الجهاز الأعلى للرقابة والوظائف المعنية على مستوى مهمة التدقيق. وفي حال تبين عدم تنفيذ الإجراءات التصحيحية، ينبغي توثيق أسباب ذلك في تقرير المتابعة.

هيكل فريق الرصد وأدواره

يجب على الجهاز الأعلى للرقابة تحديد الهيكل التنظيمي الذي يتناسب مع بيئته واحتياجاته الخاصة. وينبغي تصميم هيكل فريق الرصد بطريقة تضمن وضوح المسؤوليات وآليات الإبلاغ، بما يتيح إجراء المراجعات الضرورية للأعمال الفردية على نحو فعال. فيما يلي مثال على الهيكل المقترح:



وسيعود بالنفع على الأجهزة العليا للرقابة أن تطور وصفاً وظيفياً لكل دور في وظيفة الرصد وفق الهيكل المقترح. إن إعداد الوصف الوظيفي يعزز قدرة الجهاز على تحديد المؤهلات والمهارات والخبرات المطلوبة لكل عضو في مختلف المستويات داخل وظيفة الرصد على نحو دقيق.

فيما يلي تفصيل للأدوار المختلفة بحسب المستويات الوظيفية استناداً إلى الإجراءات والأدوات الواردة في المادة المرجعية "عملية الرصد والتصحيح". كما يمكن للجهاز الأعلى للرقابة إضافة مسؤوليات أخرى بما يتماشى مع بروتوكولاته وقواعد إجراءاته الخاصة.

المدير

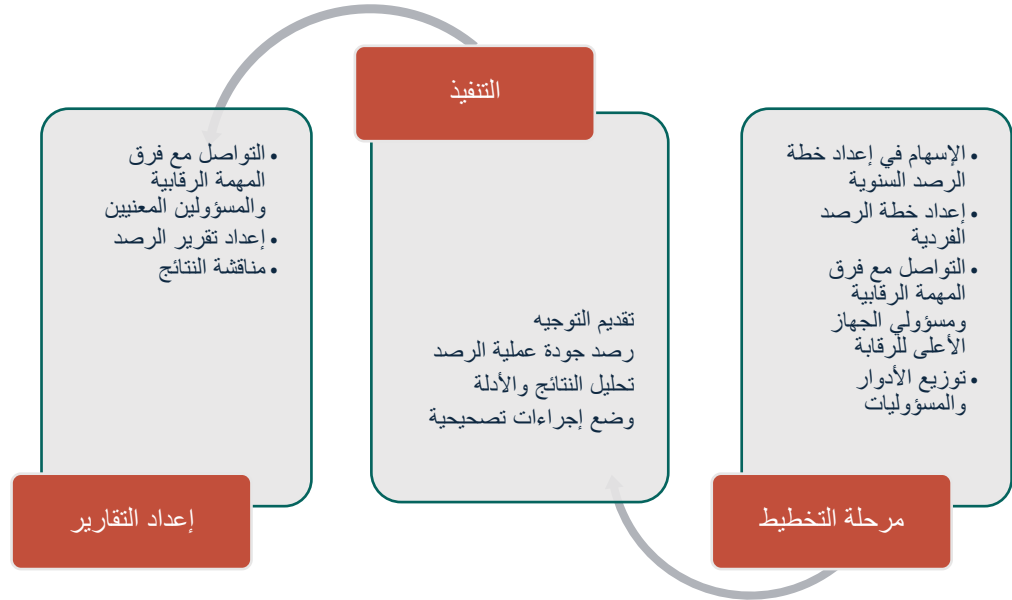
يتعين على المدير، بوصفه رئيس وحدة الرصد، أن يرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس الجهاز الأعلى للرقابة، ويتولى المسؤولية الكلية والإشراف العام على وظيفة الرصد. ويشمل ذلك تحمل المسؤولية عن إعداد الاستراتيجيات والخطط التشغيلية، بالإضافة إلى تقديم تقارير دقيقة عن نتائج الرصد. تتضمن خطة الرصد استراتيجية المراجعة وأهدافها ونطاقها وتوقيتها ومنهجيتها.

خلال عملية الرصد، يتعين على المدير ضمان الحفاظ على جودة العمل في جميع مراحل العملية. ولتحقيق ذلك، يمكن للمدير استخدام قائمة المراجعة المقترحة التي تساهم في تحديد المجالات الحيوية ذات الأولوية. وبإمكان المدير تفويض مهمة إنجاز قائمة المراجعة إلى قائد الفريق وفقاً لاحتياجات العملية.

قائد الفريق

يرفع قائد الفريق تقاريره مباشرة إلى المدير، ويتولى المسؤولية العامة عن المهمات الفردية المتعلقة بالرصد.

وتشمل مهامه على الأقل ما يلي:



في مرحلة التخطيط. ينبغي على قائد الفريق مساعدة المدير في إعداد خطة الرصد السنوية، كما ينبغي أن يضع خطة رصد فردية لكل مهمة رصد. ويقود قائد الفريق التنسيق مع فرق التدقيق المعنية على مستوى المهمة ومع مسؤولي الجهاز الأعلى للرقابة على مستوى المنظمة لمناقشة أهداف الرصد وتفصيله وطلب الوثائق اللازمة. يتعين عليه أيضاً توزيع الأدوار والمسؤوليات بين أعضاء الفريق، ويتحمل مسؤولية التطبيق والاستخدام السليم لأداة الرصد.



في مرحلة التنفيذ. يقع على عاتق قائد الفريق توفير التوجيه والتدريب الضروريين لأعضاء الفريق للخطة والأهداف، والمشاركة في عملية الرصد. وعليه أن يشرف على عملية الرصد للتأكد من اتساقها مع سياسات وإجراءات الجهاز الأعلى للرقابة. ويتولى قائد الفريق تحليل النتائج المستخلصة، التأكد من جمع الأدلة الكافية، واقتراح التوصيات بالإجراءات التصحيحية اللازمة.



في مرحلة إعداد التقرير. يتعين على قائد الفريق مناقشة الملاحظات والموضوعات المحتملة مع فرق الرقابة أو المسؤولين المعنيين في الجهاز الأعلى للرقابة قبل صياغة تقرير الرصد. ذلك يتيح الحصول على معلومات إضافية لفحص القضايا على نحو أدق وتحليل الأسباب الجوهرية. وفي بعض الأجهزة العليا للرقابة، قد تكون هذه المناقشات جزءاً من مرحلة التنفيذ، إذ تُبلّغ الملاحظات فور اكتشافها. يتحمل قائد الفريق مسؤولية تقديم التقرير ومناقشة نتائجه مع المدير، ومتابعة أي مشكلات عالقة لضمان معالجتها على نحو فعال في الوقت المناسب.



أعضاء الفريق

يتعين على أعضاء الفريق تقديم تقاريرهم مباشرة إلى قائد الفريق والالتزام بتنفيذ المراجعة وفقاً للخطة المتفق عليها في مرحلة التخطيط، مع الالتزام التام بسياسات وإجراءات الجهاز الأعلى للرقابة. يجب على كل عضو جمع الأدلة اللازمة لدعم النتائج، وتوثيق الأعمال المنجزة على نحو منهجي ودقيق. علاوة على ذلك، قد يكلف أعضاء الفريق بمساعدة قائد الفريق في إعداد مسودة التقرير، مما يتطلب دقة وحسن تنسيق.

يجب على أعضاء الفريق أن يضمنوا تحضير أوراق عمل الرصد على نحو كامل وفي الوقت المحدد، مع الانتهاء من تجميعها وأرشفتها في الإطار الزمني المحدد في السياسة المعتمدة.

كفاءات فريق الرصد

عند اختيار أعضاء فريق الرصد، يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة أن يولي اهتمامًا بالغًا لاختيار الأفراد الذين يمتلكون المهارات والكفاءات اللازمة لضمان الأداء العالي والفعالية المطلوبين. يجب أن يتوفر لدى مدير الفريق وقائد الفريق وأعضاء الفريق **مجموعة متكاملة** من الكفاءات والخبرات لضمان تحقيق أهداف الرصد بدقة واحترافية. وتشمل هذه الكفاءات:

- إلمام عميق بنظام إدارة جودة التدقيق ومعايير الرصد (بما في ذلك إعلانات وثائق إطار الانتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية).
- مهارات تحليلية رفيعة المستوى
- قدرة على التعامل مع الآخرين
- قدرة تواصل متفوقة
- كفاءة في تسهيل وإدارة الحوارات المعقدة
- خبرة عملية في مجال التدقيق
- قدرات إدارية متميزة

إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة غير قادر على تشكيل فريق داخلي يمتلك كافة هذه الكفاءات، يحق للإدارة العليا اتخاذ القرار بالاستعانة بخبراء خارجيين متخصصين (النهج الخارجي) في مجالات معينة لتغطية النقص في المهارات اللازمة.

مبادئ فريق الرصد

لضمان أن تؤدي عملية الرصد إلى نتائج مفيدة وتفضي في النهاية إلى تحسين جودة التدقيق، يتعين على جميع أعضاء فريق الرصد الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

الاحترافية: من خلال امتلاك المعرفة الكافية وتطبيق معايير الإيساي الخاصة بالرقابة المالية، ورقابة الأداء، ورقابة الالتزام. ويتعين عليهم أيضًا الالتزام بالإصدارات المهنية ذات الصلة من وثائق إطار الانتوساي للتوجيهات، كما يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تطوير إطار كفاءات يتماشى مع معيار الإيساي 150.



الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية: من خلال إظهار المبادئ الأخلاقية الواردة في معيار الإيساي 130.



النهج القائم على الأدلة: من خلال تحليل الأدلة القابلة للتحقق والمستندة إلى عينات.



هل يشير الرصد إلى ضمان الجودة؟



قبل اعتماد معيار الإيساي 140 المعدل، كانت بعض أجهزة الرقابة الحكومية تشير إلى أنشطة الرصد بمصطلح "مراجعة ضمان الجودة". ومع انتقال هذه الأجهزة إلى إطار نظام إدارة جودة المراجعة القوي، أصبح من الضروري استبدال مصطلح "مراجعة ضمان الجودة" بـ "الرصد" لتمييزه عن المفهوم التقليدي المتبع في الممارسات الخاصة (كما هو منصوص عليه في بيان الالتزامات 1 لضمان الجودة الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين)، ولتأكيد التكيف مع بيئة العمل الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة. ومع أن عملية الرصد تتضمن الأنشطة التي كانت تُسمى سابقاً "مراجعة ضمان الجودة"، فإن الإرشادات والمواد المرجعية المعتمدة تتجنب استخدام هذا المصطلح، مُصرّة على استخدام المفاهيم والممارسات المنصوص عليها في معيار الإيساي 140، ويُحتفظ بمفهوم ضمان الجودة للتطورات المستقبلية، لكنه يُطبق حاليًا في المراجعات الخارجية على المهام الرقابية التعاونية المدعومة من مبادرة تنمية الانتوساي.